

Distr.: General
16 August 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

بعد وفاة السيدة زائدة كاتالان والسيد مايكل شارب، عضوي فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، في آذار/مارس ٢٠١٧، انعقد مجلس تحقيق تابع لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن للثبوت من الحقائق المتصلة بالحادث. وكُلف مجلس التحقيق أيضا بتقييم مواجهة الأمم المتحدة للحادث، واستعراض تطبيق ومدى كفاية إجراءات وقواعد وأنظمة إدارة المخاطر الأمنية ذات الصلة، وتقديم توصيات بشأن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لتفادي وقوع حوادث من هذا القبيل في المستقبل.

وأود أن أنقل إليكم في هذه الرسالة الموجز التنفيذي لتقرير مجلس التحقيق، الذي يقدم موجزا للاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه. وستقدم أيضا نسخة من هذا الموجز التنفيذي إلى أسرتي السيدة كاتالان والسيد شارب وإلى البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسويد، وشيلي، والولايات المتحدة الأمريكية.

وبينما تتطلع الأمانة العامة إلى إتاحة الفرصة لإحاطة أعضاء مجلس الأمن علما بتقرير مجلس التحقيق، أود أن أشير إلى أن مجلس التحقيق أشار إلى أنه سيلزم إجراء مزيد من التحقيقات والعمليات القضائية للتأكد بشكل كامل من هوية وانتماءات ودوافع الأفراد المتورطين في مقتل السيد شارب والسيدة كاتالان.

وفي هذا الصدد، أعزم أن أناقش مع المسؤولين في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتشاور مع أعضاء المجلس بشأن إنشاء آلية المتابعة، والولاية المنوطة بها.

وقدم مجلس التحقيق أيضا في تقريره توصيات بشأن الإجراءات التي يمكن أن تنظر فيها المنظمة لتعزيز ترتيبات الإدارة والدعم لأفرقة الخبراء التي تقدم تقاريرها إلى مجلس الأمن ولجان الجزاءات التابعة له، وكذلك الطريقة التي ينبغي أن تمثل بها أفرقة الخبراء لمتطلبات السياسات والإجراءات الأمنية المعمول بها في إطار نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن. وتقوم الأمانة العامة حاليا باستعراض هذه التوصيات، التي ينطوي بعضها على آثار مالية، بغية وضع خطة لتنفيذها، حسب الاقتضاء.

وأود مرة أخرى أن أشيد بإخلاص السيدة كاتالان والسيد شارب للأمم المتحدة في خدمة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية اللذين جادا بروحيهما من أجله.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش



المرفق

تقرير مجلس التحقيق التابع لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن عن الحادث الأمني الخطير الذي أسفر عن مقتل عضوين من فريق الخبراء في كانانغا في جمهورية الكونغو الديمقراطية

موجز تنفيذي

مقدمة

١ - في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، عقد وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن، بالتشاور مع المكتب التنفيذي للأمين العام ووكيلي الأمين العام للشؤون السياسية والقانونية، اجتماعاً لمجلس التحقيق التابع لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن عن الحادث الأمني الخطير الذي أسفر عن مقتل عضوين من فريق الخبراء في كانانغا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان السيد مايكل شارب (الولايات المتحدة الأمريكية) والسيدة زائدة كاتالان (مزدوجة الجنسية من شيلي والسويد) عضوين في فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان السيد شارب منسقاً للفريق وكذلك خبير من الخبيرين المعيّنين المختصين بالجماعات المسلحة، في حين كانت السيدة كاتالان الخبيرة المعنية بالمسائل الإنسانية.

٢ - وكلف فريق الخبراء بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٣٣ (٢٠٠٤). وجرى بعد ذلك تجديد ولاية فريق الخبراء بموجب قرارات منها القرار ٢٢٩٣ (٢٠١٦)، الذي وُجّه الخبراء بموجبه بتقديم معلومات إلى اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) عن جملة أمور منها انتهاكات حقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي؛ والدعم المقدم إلى الجماعات المسلحة أو الشبكات الإجرامية من خلال الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية؛ وتجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح؛ وتحديد الأفراد أو الكيانات الضالعة في عدم الامتثال للجزاءات؛ والهجمات التي تقع على بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

مجلس التحقيق

٣ - ضم مجلس التحقيق أعضاء سابقين (متقاعدين) في إدارة شؤون السلامة والأمن وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية. وتولى السيد غريغوري ستار، الوكيل السابق للأمين العام لشؤون السلامة والأمن، رئاسة المجلس. وعمل المجلس باستقلال ونزاهة بشكل تام.

٤ - وشملت اختصاصات المجلس استعراض جميع تقارير التحقيقات الأولية، والتثبت من الوقائع المتصلة بالحادث، بما في ذلك الظروف التي أدت إلى وقوع الحادث وتحديد هوية المهاجمين (قدر الإمكان)، وتقييم جميع الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة رداً على الحادث، وتحديد ما إذا كانت الإجراءات والقواعد والأنظمة المتعلقة بإدارة المخاطر الأمنية ذات الصلة قد اتبعت على النحو الملائم وما إذا كانت كافية، وتقديم توصيات بشأن أي إجراءات أو خطوات أو تدابير ينبغي أن يتخذها نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن لتجنب وقوع حوادث من هذا القبيل في المستقبل.

٥ - وبدأ مجلس التحقيق أعماله في ٨ أيار/مايو ٢٠١٧ في نيويورك باستعراض تقارير التحقيق الأولية والسجلات ذات الصلة بأنشطة فريق الخبراء وولايتيه وإجراء مقابلات مع مسؤولي الأمم المتحدة المعنيين في المقر. وفي الفترة من ٦ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧، سافر المجلس إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما فيها كينشاسا وغوما وکانانغا، لإجراء مزيد من المقابلات واستعراض المعلومات ذات الصلة. وقدم المجلس تقريره النهائي في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٧.

٦ - وأثناء التحقيق، قابل المجلس وحصل على إفادات من شهود من موظفي الأمم المتحدة ومن غير موظفي الأمم المتحدة، وأجرى مناقشات مع ممثلي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومع مسؤولين من ثمان بعثات دائمة لدول أعضاء لدى الأمم المتحدة، وأجرى مناقشات مع منظمات غير تابعة للأمم المتحدة وسلطات التحقيق الوطنية للدول الأعضاء المعنية. واجتمع المجلس أيضا مع أسري الخبيرين اللذين قُتلا.

٧ - ومجلس التحقيق هو أداة تحليلية وإدارية لاستعراض تقارير التحقيق، وإثبات الوقائع المتصلة بالحوادث الأمنية الخطيرة التي تتعلق بمنظمات نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، بما في ذلك ما إذا كان الحادث قد وقع نتيجة لأفعال قام بها أي فرد (أفراد) أو لامتناعه عن القيام بفعل. والغرض من إنشاء مجلس التحقيق هو تحديد الثغرات أو أوجه القصور في سياسات أو إجراءات أو عمليات إدارة المخاطر الأمنية، وتعزيز ضوابط إدارة المخاطر الأمنية (الدروس المستفادة) وتحسين المساءلة عن إدارة المخاطر الأمنية. ومجلس التحقيق ليس آلية للتحقيق أو المراجعة القضائية.

الحقائق المتصلة بالحوادث التي أثبتها المجلس

٨ - في ٨ آذار/مارس ٢٠١٧، وصل السيد شارب والسيدة كاتالان إلى مدينة كانانغا في مقاطعة كاساي الوسطى، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عبر الخدمة الجوية الإنسانية للأمم المتحدة من غوما بمقاطعة كيفو الشمالية. وجاءت زيارتهم عقب رحلة سابقة إلى كانانغا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وكان الغرض الرئيسي من الزيارة، وفقا للولاية الممنوحة بهما، هو جمع المعلومات عن الجماعات المسلحة، والتحقيق في مصادر العنف في مقاطعات كاساي، والنظر في التقارير عن ما زعم عن استخدام الأطفال في النزاع.

٩ - وفي ١١ آذار/مارس اجتمع السيد شارب والسيدة كاتالان مع مجموعة صغيرة من الأشخاص قدموا أنفسهم على أن لهم صلات بميليشيا كاموينا نسابو. وأفضى الاجتماع إلى قرار من الخبيرين بالسفر في اليوم التالي عبر أجزاء من مقاطعة كاساي إلى بلدة بونكوندي لعقد اجتماعات مع قادة ميليشيا كاموينا نسابو في تلك المنطقة. وقام المجلس باستعراض التسجيل الصوتي للاجتماع.

١٠ - وفي صبيحة يوم ١٢ آذار/مارس، غادر الخبيران فندقهما في كانانغا في طريقهما إلى بلدة بونكوندي (على بعد ٩٠ كيلومترا جنوب شرق كانانغا) لتعزيز تحقيقاتهما. ورافقهما مواطن كونغولي معين محليا كمتبرج شفوي لهما. وسافرا بدراجات نارية يقودها ثلاثة كونغوليين معينين محليا.

١١ - وأبلغ المجلس بأن الخبيرين والكونغوليين الأربعة مروا من خلال نقطتي تفتيش تابعتين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في طريقهما إلى بونكوندي، وبنقطتي تفتيش تابعتين لميليشيا كاموينا نسابو بعد ذلك. وأفادت مصادر بتجمع جماعة من الميليشيا بالقرب من معبر نهر مويو على مقربة من قرية مويو موسويلا على الطريق إلى بونكوندي، وبأنها أطلقت نيران بندقية لوقف الدراجات النارية مما أسفر عن إصابة أحد السائقين.

١٢ - وقبل وصولهم إلى وجهتهم، اقترب من الخبيرين ومن كانوا بصحبتهم أشخاص يبدو أنهم أعضاء في جماعة من الميليشيات المحلية. وقتلت جماعة الميليشيا هذه السيد شارب والسيدة كاتالان بالقرب من قرية مويو موسويلا، وهو موقع يبعد ما يقرب من ١٠ إلى ١٥ كم من بلدة بونكوندي. وثبتت هذه الوقائع استنادا إلى تسجيل فيديو للحادث صوره أحد أفراد الميليشيا. وهناك تقارير تفيد بأن المترجم الكونغولي وسائقي الدراجات النارية الثلاث قتلوا أيضا، ولكن لم يعثر على جثثهم حتى الآن.

١٣ - واستنادا إلى المعلومات المستمدة من الشهود، تم التعرف على ١٠ أفراد شوهدوا في شريط الفيديو. ولا يزال هناك نقص في الأدلة المادية أو الجنائية الإضافية على تورط أفراد في الهجوم تتجاوز الفيديو. وقدمت الأمم المتحدة جميع المعلومات والأدلة ذات الصلة التي في حوزتها إلى السلطات الوطنية. ووقت صدور تقرير المجلس، كانت السلطات الكونغولية قد ألقت القبض على رجلين ظهرا في شريط الفيديو. واعتقلت أيضا السلطات الكونغولية ١٠ رجال لم يظهروا في الفيديو ولكن يعتقد أنهم أعضاء في جماعة الميليشيا الضالعة في الحادث. وأبلغ المجلس بأن الإجراءات المتخذة ضد المشتبه فيهم تجري في محكمة عسكرية لأن المدعي العام العسكري يمارس ولاية قضائية على الجرائم المرتكبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تنطوي على استخدام أسلحة نارية. وأبلغ المجلس أيضا بأن سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية أعلنت منطقة كاساي الوسطى منطقة عسكرية وأن المدعي العام العسكري في كانانغا تولى قيادة التحقيق.

الوقائع التي تلت الحادث وأثبتها المجلس

١٤ - بحلول الليل في ١٢ آذار/مارس، تأكد أن السيد شارب والسيدة كاتالان لم يعودا من رحلتهم، ولم تنجح المحاولات المتكررة للاتصال بهما. وأبلغ مقر الأمم المتحدة وكبار موظفي البعثة على الفور. وفي صباح يوم ١٣ آذار/مارس، تم تفعيل إجراءات الأمم المتحدة لإدارة الأزمات، وأبلغت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية فضلا عن السفارات والبعثات الدائمة للسويد والولايات المتحدة، ثم شيلي بالحالة المتعلقة الخبيرين المفقودين^(١).

١٥ - ومن ١٣ إلى ٢٨ آذار/مارس، بحثت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن الخبيرين المفقودين. وأوفدت كتيبة أوروغواي في تشيمبولو صباح ١٣ آذار/مارس مع حشد إضافي فوري للموارد في كينشاسا وغوما وكانانغا والمقر في نيويورك. ونظمت كتيبة أوروغواي دوريات جوية وبرية في منطقة بانكوندو اعتبارا من يوم الثلاثاء ١٤ آذار/مارس ٢٠١٤. وفي سياق جهود البحث، طارت وحدات مشكلة إضافية من القوات الخاصة التنزانية وطائرات عمودية ومعدات اتصالات وموارد إضافية أخرى جوا إلى كانانغا لتعزيز عملية البحث. وفرضت التضاريس الوعرة ضرورة أن تقوم الدوريات الأرضية بالبحث سيراً على الأقدام، وصادفت عناصر مسلحة عديدة، بعضها عدواني.

١٦ - وتم إنشاء وحدة مكرسة لإدارة المعلومات تتألف من موظفين من مركز العمليات المشتركة للبعثة ومركز التحليل المشترك للبعثة من أجل جمع وتحليل وتبادل المعلومات اللازمة لجهود البحث.

(١) أُبلغ أيضا مجلس الأمن بالحالة في ١٣ آذار/مارس.

١٧ - وفي ٢٧ آذار/مارس، اكتُشِف قبر غير عميق به جثتان، أحدهما لذكر والأخرى لأنثى، يبدو أنهما لشخصين من أصل قوقازي. وتولت تأمين الموقع في الليل قوات الأمم المتحدة، وأبلغت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسفارتا السويد والولايات المتحدة في كينشاسا. وفي ٢٨ آذار/مارس، استخرج موظفو الطب الشرعي في عنصر الشرطة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الجثتين، ونقلتا الجثتين إلى مجمع الأمم المتحدة في كانانغا. وفي ٢٩ آذار/مارس، تم التعرف على الجثتين وأتهما تخلصان السيد شارب والسيدة كاتالان. و ٢٩ آذار/مارس، أبلغ أحد كبار مسؤولي الأمم المتحدة، بحضور مستشار متخصص في الكرب، أُسري السيد شارب والسيدة كاتالان بأنه جرى التحديد الجازم لهوية الجثتين.

١٨ - وفي ١ نيسان/أبريل، وعقب مراسم نظمتها الأمم المتحدة تكريما لهما، نقل رفات السيد شارب والسيدة كاتالان على متن طائرة للأمم المتحدة إلى عنتيبي، في أوغندا، من أجل التشريح وإجراءات التحنيط. وفي ٢ نيسان/أبريل، جرى تشريح جثة السيدة كاتالان في كمبالا. وفي ٤ نيسان/أبريل، أُجري تشريح لجثة السيد شارب في كمبالا. وبعد عمليتي التشريح، أُعيد رفات السيد شارب والسيدة كاتالان إلى الولايات المتحدة والسويد.

مداولات واستنتاجات المجلس

١٩ - وجد المجلس أن جماعة كونغولية، من المرجح أن تكون أفراد ميليشيا من مقاطعة كاساي الوسطى، هي المسؤولة عن وفاة السيد شارب والسيدة كاتالان، ويرجح أنها مسؤولة أيضا عن مقتل المترجم الكونغولي وسائقي الدراجات البخارية الكونغوليين الثلاثة. ووجد أيضا أن ثمة احتمالا معقولا في أن تكون أعمال القتل قد ارتكبت بعد التشاور مع جهات فاعلة محلية قبلية أخرى. وأشار المجلس إلى أن دعم التحقيق المقدم من جانب شرطة الأمم المتحدة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك أنشطة التحقيق التي قامت بها جمهورية الكونغو الديمقراطية وفرا المعلومات التي أدت إلى تحديد هوية الأفراد في شريط الفيديو. ورأي المجلس أنه بدون مزيد من التحقيقات والعمليات القضائية الضرورية، فإن هوية وانتماءات ودوافع الجماعة التي شاركت في قتل السيد شارب والسيدة كاتالان لن يمكن أن تتحدد بالكامل، ولكن تسجيل الفيديو لا يترك مجالا للشك في أن السيد شارب والسيدة كاتالان قد قُتلا.

٢٠ - وأبلغ المجلس بعدة أسباب بديلة للحادث. وفي رأي المجلس أن المعلومات المعقدة المتعلقة باحتمال ضلوع أفراد أو منظمات حكومية مختلفة لا توفر دليلا على النية أو الدافع من جانب أي فرد (أو أفراد). وأشار إلى أن غياب الدليل لا ينفي مع ذلك إمكانية تورط آخرين. ومن شأن إجراء تحقيقات إضافية، بما في ذلك تلك التي تجريها السلطات الوطنية، أن يوفر مزيدا من الوضوح بشأن هذه المسألة.

٢١ - ووجد المجلس أن الخبرين كانا يؤيدان واجباتهما الرسمية وقت وقوع الحادث. والغرض من زيارتهما كان إجراء مقابلات شخصية مباشرة وإصدار ملاحظاتهم الشخصية وفقا لولايات اللجنة وقرار مجلس الأمن ٢٢٩٣ (٢٠١٦).

٢٢ - ومن خلال مقابلات مع موظفي الأمم المتحدة في كينشاسا وغوما وکانانغا، وكذلك مع الموظفين العاملين في نيويورك، وجد المجلس أن الاستجابة العامة من جانب الأمم المتحدة، منذ الوقت

الذي أصبح واضحاً فيه أن السيد شارب والسيدة كاتالان مفقودين، هي استجابة آنية وجيدة التنسيق وكلها اهتمام. وكانت البعثة شديدة التركيز على العثور على الخبيرين المفقودين والمرافقين الأربعة الكونغوليين، وحشدت جميع الأصول الموجودة في هذا الجهد. وقدمت بشكل منتظم أحدث المعلومات إلى أسرتي الخبيرين المفقودين والأعضاء الآخرين في فريق الخبراء، وحكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية والسويد وشيلي والولايات المتحدة الأمريكية.

٢٣ - ووجد المجلس أن الأمم المتحدة لديها برنامج أممي يؤدي وظائفه بالكامل ويتعمق ومزود بما يكفي من الموظفين والموارد لأداء المهام الأمنية المطلوبة. والتدريب الأمني متاح بيسر لموظفي الأمم المتحدة وللموظفي المنظمات التي تشارك في نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة. وتكفل ضوابط كافية أن يتم الحصول على التدريب الإلزامي وأن تعمل الإجراءات الأمنية للأمن الشخصي والأمن المنزلي والأمن في السفر والمرافق الأمنية كما ينبغي.

٢٤ - وحدد المجلس عدداً من المجالات المثيرة للقلق مع ذلك. ووجد المجلس من خلال مقابلات وملاحظات أن أعضاء أفرقة الخبراء لا يعتقدون أن قواعد نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة تتعلق بهم. والمجلس لا يعتقد أن أفعال السيد شارب أو السيدة كاتالان أسهما في النتيجة.

التوصيات

٢٥ - قدم المجلس عدداً من التوصيات في المجالات التالية:

(أ) الدفاع عن إجراء التحقيق الجنائي على يد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وإكماله تحت ولايتها القضائية، وبدعم من الدول الأعضاء الأخرى، بطريقة شفافة ونهائية، بما يكفل تقديم مرتكبي هذه الجريمة إلى العدالة؛

(ب) استعراض وتعزيز إدارة أنشطة أفرقة الخبراء، بما في ذلك تدريبهم، ووضع أطر للتنسيق وخطوط للإبلاغ وتقديم دعم لأنشطتهم من جانب البعثات الميدانية؛

(ج) إدراج كل الجوانب الأمنية لأنشطة وأفراد أفرقة الخبراء في الإطار الإلزامي لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، بما في ذلك تطبيق الأهمية الحيوية للبرامج وعمليات إدارة المخاطر الأمنية اللازمة للتمكن من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المخاطر الأمنية التي يمكن أن تكون مقبولة؛

(د) استعراض وتقييم وتعديل ترتيبات دعم أفرقة الخبراء، بالتشاور مع الهيئات التشريعية والمتعلقة بالميزانية المعنية، بغية تمكينها من التنفيذ الآمن والفعال لولاياتها.

٢٦ - وتستعرض الأمانة العامة للأمم المتحدة الآن هذه التوصيات بهدف وضع خطة تنفيذ شاملة، حسب الاقتضاء.